مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد14، العدد 1والصفحة 282–295

العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الجزائر

Causal chain between human development and economic growth in Algeria

علي جوادي[1] *

[1] جامعة البويرة– الجزائر

تاريخ الاستلام: 2022/02/24؛ **تاريخ القبول**: 2023/05/24 **تاريخ النشر** 2023/06/30،

ملخص: تناولنا في هذا البحث العلاقة التبادلية بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في الجزائر. فمن المرجح أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى تعزيز التنمية البشرية مع توسع قاعدة الموارد، في حين أن التنمية البشرية المرتفعة تولد نموا اقتصاديا أكبر حيث يساهم الأشخاص الأصحاء والأكثر تعليما في تحسين الأداء الاقتصادي. يُظهر تحليل الانحدار عدم وجود التأثير المتبادل بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الجزائر. فالنمو الاقتصادي يؤثر عن طريق قنواته على التنمية البشرية، كما بين التحليل الإحصائي تصنيف الجزائر ضمن حلقة عدم توازن النمو الاقتصادي للفترة 1961–2018 وهذا بسبب اعتماد الجزائر بشكل كبير على النفط وعلى الطريقة التي تستخدم هذه الموارد.

الكلمات المفتاحية: نمو الاقتصادي؛ تنمية البشرية؛ أثر المتبادل.

Abstract: In this research, we examined the two-way links between human development and economic growth in Algeria. Economic growth is likely to advance human development as the resource base expands, while higher human development generates greater economic growth as healthier and more educated people contribute to improved economic performance. Regression analysis shows that there is no cross-effect between economic growth and human development in Algeria. Economic growth affects human development through its channels, as the statistical analysis showed that Algeria was classified within the cycle of economic growth lopsidedness for the period 1961-2018, and this is due to Algeria's reliance on oil and the way in which these resources are used.

Keywords: Economic growth; Human development; Feedback effect.

Résumé : Dans cette recherche, nous avons examiné la relation la relation réciproque entre le développement humain et la croissance économique en Algérie. La croissance économique est susceptible d'améliorer le développement humain à mesure que la base de ressources augmente, tandis qu'un développement humain plus élevé génère une plus grande croissance économique car des personnes en meilleure santé et plus instruites contribuent à l'amélioration des performances économiques. L'analyse de régression montre qu'il n'y a pas de corrélation entre la croissance économique et le développement humain en Algérie. La croissance économique affecte la développement humain à travers ses canaux, comme l'analyse statistique a montré la classification de l'Algérie dans le cycle de déséquilibre de la croissance économique pour la période 1961-2018 et cela est dû à la forte dépendance de l'Algérie au pétrole et à la façon dont ces ressources sont utilisées.

Mots-clés : Croissance économique ; Développement humain; Effet mutuel.

*اسم مرسل المقال

1- تمهيد :

قد لا يكون من الضروري الحديث بإسهاب عن الفكرة الأساسية التي مفادها أن التنمية البشرية يجب أن ينظر إليها على أنها المحصلة النهائية أو الهدف الأساسي للنشاط البشري، وأن النمو الاقتصادي يجب أن ينظر إليه على أنه عامل مساهم فيه وليس كغاية. السوابق الفكرية لهذا المفهوم راسخة في كل من نهج "الاحتياجات الأساسية Basic needs " الأصلي لمنظمة العمل الدولية، والذي تبناه لاحقا البنك الدولي، وكذلك مفهوم أمارتيا سين للقدرات Capabilities. يمكن تعريف التنمية البشرية على أنها توسيع خيارات الناس بطريقة تمكنهم من أن يعيشوا حياة أطول وأكثر صحة واكتمالا، إلا أن أهم هذه الاختيارات تلك الموجهة خصيصا للصحة والتعليم، والتي تعد من الشروط الأساسية للاختيار في الأبعاد الأخرى، ومن الواضح أن هناك علاقة قوية ذات الاتجاهين بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، من ناحية، يوفر النمو الاقتصادي الموارد للسماح بإدخال تحسينات مستدامة على التنمية البشرية. ومن ناحية أخرى، تشكل التحسينات في جودة القوى العاملة مساهمة مهمة في النمو الاقتصادي.

من خلال ما سبق تبرز لنا معالم الإشكالية التالية:

هل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية هي علاقة تبادلية في الجزائر؟

فرضية البحث

يفترض البحث أن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية يؤثران في بعضهما بشكل متبادل، وأن استمرار أحدهما يؤدي إلى استمرار الآخر؟

هدف البحث: يهدف البحث إلى ما يلي:

- معرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في جانبها النظري؛
- قياس درجة التأثير المتبادل بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الجزائر؛
- معرفة تعزيز الترابط بينهما بمرور الزمن.

منهجية البحث

اعتمدنا في هذا البحث المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي وقنوات التأثير بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، والأسلوب القياسي لمعرفة التأثير المتبادل بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الجزائر وأيضا لمعرفة استدامة كل منهما على الآخر. وهذا باستعمال البيانات الإحصائية التي توفرها مختلف الهيئات العالمية والإقليمية والمحلية.

1.1- الإطار المفاهيمي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

لقد عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 1990 التنمية البشرية بأنها: "عملية توسيع خيارات الناس، وأهم هذه الخيارات هي أن يحيا الأفراد حياة مديدة وصحية، وأن يحصلوا على قدر من التعليم والتمتع بمستوى معيشي لائق، بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته"، ومن حيث المبدأ، فإن هذه الخيارات غير محدودة وتتغير بمرور الوقت(تتطور باستمرار)، غير أنه يجب تمييز ثلاثة خيارات أساسية هي" أن يحيا الناس حياة مديدة وصحية (خالية من الأمراض)، وأن يكتسبوا المعرفة (التعليم)، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشة لائق وتتسع بعد ذلك الخيارات لتشمل الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

والتمتع باحترام الذات، وتوفير فرص الإبداع والإنتاج، وضمان حقوق الإنسان وغيرها" (UNDP, Human Development Report, 1990, p. 10).

يمكن توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية من خلال سلسلتين من ردود الأفعال في دورة النمو الاقتصادي – التنمية البشرية، حيث توضح السلسلة الأولى من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية مدى مساهمة النمو الاقتصادي في دعم وتعزيز التنمية البشرية، أما السلسلة الثانية فهي من التنمية البشرية إلى النمو الاقتصادي، وتوضح لنا مدى مساهمة التنمية البشرية في دعم وتعزيز النمو الاقتصادي.

1.1.1- قنوات تأثير النمو الاقتصادي على التنمية البشرية

ذكر تقرير التنمية البشرية لعام 1996 أنه لا توجد صلة تلقائية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، ولكن هذه الصلة تتشكل بواسطة السياسات والتصميم، وأنها يمكن أن تعزز بعضها بعضا، لأن النمو الاقتصادي سيؤدي بفعالية وسرعة إلى تحسين التنمية البشرية، وينبغي أن يتركز دور السياسات الحكومية على تحسين طبيعة (بنية) ونوعية النمو الاقتصادي مع العمل على زيادة وتيرته في بعض الدول.

وفي هذا الصدد قدم تقرير التنمية البشرية لعام 1996 العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، حيث تتكون السلسلة التي تفضي من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية من مجموعتين رئيسيتين: الأولى تتمثل في تأثير نشاط الأسرة وإنفاقها على التنمية البشرية، والثانية في تأثير السياسات الحكومية والنفقات العامة على التنمية البشرية، ويمكن توضيح هذه السلسلة فيما يلي:

أولا: أنشطة الأسرة

رغم أن أنشطة الأسرة على العموم غير مأجورة ولا تظهر في المحاسبة الوطنية إلا أنها تساهم إسهاما كبيرا في التنمية البشرية وتعزيزها، وذلك من خلال (UNDP, 1996, pp. 68-69) :

– إدارة المرأة شؤون الأسرة، حيث تقوم بتربية الأطفال والاعتناء بالمرضى والمسنين، وتسهم أحيانا بعملها في المنظمات التطوعية، وتمثل هذه الأعمال جزءا كبيرا من الناتج العالمي غير النقدي الناشئ عن العمل غير المأجور؛

– تساهم الأسرة في التنمية البشرية عن طريق استخدام دخلها في الإنفاق على تحسين القدرات لدى الأفراد وذلك بشراء الغذاء والأدوية والكتب المدرسية وغير ذلك من وسائل تحسين مستوى المعيشة؛

– لا يتوقف أثر دخل الأسرة في التنمية البشرية على حجم الدخل لكنه يمتد ليصل إلى طريقة الإنفاق وكيفية تخصيص الدخل، وتقوم الأسر الفقيرة بتخصيص حصة كبيرة من الدخل لشراء الغذاء، وربما يستخدم بعض الدخل للتحول إلى استهلاك أغذية ذات قيمة غذائية أكبر، أو يتم إعدادها بوقت أقل؛

– ميل الأسر إلى إنفاق دخلها بعد الضرائب على العناصر التي تساهم بشكل مباشر في تعزيز التنمية البشرية في البلدان الفقيرة، مثل الغذاء والتعليم والخدمات الصحية. ويبدو أن المحدد الرئيسي في هذا الصدد هو حصة الدخل التي تسيطر عليها الإناث (Ranis & Stewart, 2002, p. 10) .

ثانيا: السياسات الحكومية والإنفاق الحكومي

بتخصيص الحكومة حصة ثابتة من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق على الصحة والتعليم وعناصر التنمية البشرية الأخرى، فإن ذلك سيؤدي إلى تنامي الموارد المخصصة لها، والاستخدام الفعال لتحفيز التنمية البشرية يتوقف على نموذج النمو المختار، وعلى تخصيص الموارد العامة والخاصة، وأيضا على الايجابيات المنتظرة من النمو، كل هذه العوامل مرتبطة وتتأثر بالسياسات الحكومية، حيث أن هناك حجج اقتصادية قوية تدعو الحكومات إلى اتخاذ إجراءات داعمة للتنمية البشرية (UNDP, 1996, pp. 69-70) .

ويمكن للسياسات الحكومية أن تشجع أنماط النمو التي تخلق فرص عمل وتزيد الأجور الحقيقية وتزيد الطلب على رأس المال البشري، وبالتالي زيادة الطلب على الرعاية الصحية والتعليم الذين يعززان القدرات لدى الأفراد مما يؤدي إلى تنامي رأس المال البشري،

وهكذا فإن الحكومات، بإسهامها في النمو وبتأثيرها في أنماطه، تؤثر في كل من عرض وطلب رأس المال البشري (UNDP, 1996, p. 70).

والتدخل الحكومي عن طريق السياسات والإجراءات ضروري لتصحيح الخلل ونواحي فشل السوق التي تميل أحيانا إلى تثبيط الاستثمار في التنمية البشرية، حيث يؤدي الخلل في سوق رأس المال وعدم تدفق المعلومات وتوفرها للجميع إلى تقليل حوافز الأسرة وقدرتها على الاستثمار في التنمية البشرية.

يرتبط توفير المزيد من الدعم لعناصر لتنمية البشرية على الطريقة التي يتم تخصيصها لهذه العناصر، ويمكن التعبير عن ذلك في شكل ثلاث نسب: نسبة الإنفاق العام، نسبة المخصصات الاجتماعية، وأخيرا نسبة الأولويات الاجتماعية وهي نسبة إجمالي نفقات عناصر التنمية البشرية التي تذهب إلى "المجالات ذات الأولوية". حيث يختلف التعريف الدقيق لما يشكل "مجال الأولوية" وفقا لمرحلة تطور البلد، مما يجعل هذه النسبة الثالثة أكثر تعسفية ويصعب قياسها مقارنة بالاثنين الآخرين. في قطاعي الصحة والتعليم، من الواضح أن بعض النفقات أكثر إنتاجية بكثير من حيث تحقيق التقدم في التنمية البشرية من غيرها، فالتعليم الأساسي في البلدان التي تكون في مرحلة مبكرة من التنمية، له تأثير أكبر على التنمية البشرية من التعليم العالي (Ranis & Stewart, 2002, p. 10) .

ثالثا: تحصيل الموارد وتوزيعها والأولويات الاجتماعية

تتعرض الحكومات لضغوط داخلية وخارجية حين تقوم باتخاذ قرارات بشأن تحصيل الموارد وتوزيعها في الميزانية، وكذلك بشأن تحديد نسب المخصصات الاجتماعية والأولويات الاجتماعية.

وتظهر الضغوط الداخلية عندما تتعرض الحكومة لضغط شديد من النخبة الاقتصادية والسياسية لجعل الإنفاق الحكومي يميل لصالح الأغنياء في المجتمع، فقد تلتهم مخصصات التعليم العالي قدرا كبيرا من الإعانات وذلك على حساب التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، وهذا النوع من التوزيع لا يفيد التنمية البشرية لأن عامة الناس أميين، نفس الكلام يقال إذا مال الإنفاق العام في الخدمات الصحية نحو المستشفيات ذات التقانة العالية التي تؤمن مستويات عالية من العلاج لأمراض الأغنياء، فقد يؤدي ذلك إلى ترك معظم الناس بدون أبسط أشكال الرعاية الصحية، وبخاصة في الريف.

كما تظهر الضغوط الداخلية من خلال استنزاف الصفوة الاقتصادية والسياسية في المجتمع أحيانا كثيرة المالية العامة، عن طريق الفساد الواسع الانتشار في البلدان النامية والدول العربية.

أما بالنسبة للضغوط الخارجية التي تحد من مطامح الدول النامية في تعزيز التنمية البشرية فهي تتمثل في المطالبات بسداد الديون الخارجية التي تمثل مشكلة أساسية بالنسبة لمعظم الدول النامية، حيث تشكل خدمة الدين الخارجي نسبة عالية من موارد هذه الدول.

كما أن المعونات الخارجية لا توجه للخدمات الاجتماعية، ويظهر مانحو المعونة اهتماما أقل بالخدمات الصحية الأساسية، وبذلك فهم يخصصون نسبة محدودة جدا من المعونة لتعزيز التنمية البشرية في البلدان المستقبلة للمعونة.

رابعا: اختيار الأولويات واستخدام الموارد بفعالية أكبر

لاشك أن زيادة الإنفاق لتعزيز التنمية البشرية أمر مرغوب فيه، لكن هذا غير كاف، إذ أن موضوع اختيار الأولويات واستخدام الموارد المخصصة بفعالية يعد أمرا هاما أيضا وبخاصة فيما يتعلق باللامركزية، فتفويض مسؤولية الإشراف على الخدمات العامة إلى أجهزة الحكم المحلي والإدارة المحلية، من شأنه إعطاء فعالية أكبر وإعطاء الناس فرصة أو إمكانية المشاركة في التخطيط والتنظيم.

وتوضح لنا التجربة أن أجهزة الإدارات المحلية تميل إلى إعطاء أولوية للتنمية البشرية أعلى من الأولوية التي توليها لها الحكومة المركزية، وهذا ناجم عن الوظائف الأساسية التي أسندت إلى الإدارة المحلية في المحافظات، لذلك نلاحظ أن نسبة المخصصات الاجتماعية ونسبة الأولويات الاجتماعية كانت أعلى على الصعيد المحلي مما هي عليه في الإدارة المركزية (Prud'homme, 1995, pp. 201-

(220، وهذا يعني أن درجة مركزية الإنفاق على الخدمات العامة الأساسية تؤثر في الطريقة التي يتحول بها الإنفاق الحكومي إلى تنمية بشرية.

ومن حيث المبدأ اللامركزية لها مزايا، وإحدى هذه المزايا الكفاءة فصناع القرارات المحليون من الأرجح أن تكون معرفتهم بالظروف المحلية أفضل، ومن ثم ينبغي أن يكونوا قادرين على التوفيق بين الموارد والحاجات على نحو أدق، ومن المزايا الأخرى المسائلة فعندما يعيش صناع القرارات ويعملون في اتصال وثيق مع مستعملي الخدمات فإنهم يتعرضون لتمحيص أكثر فعالية ويكونون تحت ضغط أكبر لتقديم الخدمات كما توجد فرص أكبر للسكان المحليين للمشاركة في تخطيط الخدمات ودفع ثمن مقابل للبعض منها من خلال الضرائب المحلية .(Klugman, 1994, p. 138)

خامسا: تعزيز الحلقات الممتدة من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية

تتوقف قوة الصلة بين نمو الدخل وحدوث زيادات في التنمية البشرية على عدة عوامل أهمها (UNDP, 1996, pp. 74-75):

– **الإنصاف**: فكلما تساوى توزيع الموارد كلما كان من الأرجح انعكاس نمو الدخل في تحسن في حياة كل فرد؛

– **الإنفاق الاجتماعي ذو الأولوية**: تستطيع الحكومات أن تؤثر في حالة التنمية البشرية تأثيرا كبيرا بتوجيه نسبة عالية من الإيرادات العامة إلى أوجه الإنفاق الاجتماعي ذات الأولوية، لاسيما من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع؛

– **فرص كسب دخل**: يتحول النمو الاقتصادي في النهاية إلى تحسينات في التنمية البشرية من خلال توسيع فرص كسب الدخل، والسعي بنجاح إلى تحقيق هذا الهدف يتطلب أنماطا من النمو مولدة للعمالة؛

– **إمكانية الوصول إلى الأصول الإنتاجية (وسائل الإنتاج)**: فمعظم الناس ليس لديهم إمكانية الحصول على الفرص الاقتصادية بسبب ضعف إمكانية وصولهم إلى الأصول الإنتاجية، لاسيما الأرض والائتمانات والبنية الأساسية المادية، وباستطاعة الدولة أن تفعل الكثير لتسهيل إمكانية حصول الناس على وسائل الإنتاج ومنحهم فرصا اقتصادية تؤدي إلى تحسين أحوالهم المعيشية؛

– **الحكم الجيد (الصالح)**: فعندما تمكن الحكومات الناس من تقاسم ثمار النمو، وعندما يشارك الناس مشاركة مستفيضة في الحياة العامة، من الأرجح أن تكون هناك صلة أقوى بين النمو الاقتصادي والتحسينات في حياة البشر؛

وفي دراسة لأمين لاحظ أن مؤسسات الحكم تساهم بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي من خلال توسيع القدرات (Capabilities) وخلق بيئة تسمح بممارسة الحياة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، أيضا استنتج Joshi (2007) بأن الحكم الجيد يشرح التحسينات في التنمية البشرية (Mukherjee, 2010, p. 3) .

– **العمل الجماعي**: فعندما يعمل الناس معا من خلال المؤسسات، فإنهم يلعبون دورا حيويا في تعزيز التنمية البشرية، فهناك منظمات غير حكومية كثيرة وجمعيات مكملة تكمل الأنشطة الحكومية، بحيث تصل بالخدمات إلى كثيرين كانوا سيظلون بلا خدمات لولا ذلك، ولكن لا يقل أهمية عن ذلك أنها تلعب دورا دعائيا حيويا، وتعبئ الرأي العام، وتساعد على تشكيل أولويات التنمية البشرية.

2.1.1– قنوات التأثير من التنمية البشرية إلى النمو الاقتصادي

هناك أدلة كثيرة تدعم الرأي القائل بأنه عندما يصبح الناس أكثر صحة وتغذية أفضل وأكثر تعليما، فإنهم يساهمون أكثر في النمو الاقتصادي. وبشكل أكثر تحديدا، تظهر الأبحاث على المستوى الجزئي والكلي ما يلي:

– إن توسيع التعليم الابتدائي يزيد من إنتاجية العاملين في الريف والحضر، في الزراعة يزيد التعليم الإنتاجية بين المزارعين باستخدام التقنيات الحديثة، كما أن استخدام التكنولوجيا المتقدمة وبخاصة في قطاع الصناعة أو الخدمات مرتبط ارتباطا كبيرا بوجود قوة عاملة متعلمة ومرنة وقادرة على استخدام التقانة العالية؛

– وقد ثبت أن تحسين الصحة والتغذية لهما آثار مباشرة على إنتاجية العمل، وخاصة بين الأفراد الأكثر فقرا، فالعمال الذين يتمتعون صحة جيدة يكونون أكثر نشاطا وقابلية على أداء أعمالهم بكفاءة أكبر، فضلا عن التغيب الأقل عن العمل بسبب المرض والاستيعاب

الأكبر للمعرفة (Grossman, 1972, pp. 223-255)، والتي تترجم إلى زيادة الكفاءة في ساعات العمل وتحقيق مكاسب الإنتاجية الناتجة عن العوائد الأكبر لمدخلات العمل (Finlay, 2007) ؛

– التعليم الثانوي، بما في ذلك المهني، يسهل اكتساب المهارات والقدرة الإدارية؛

– يدعم التعليم العالي تطوير العلوم الأساسية، والاختيار المناسب لواردات التكنولوجيا، وتكييفها المحلي وتطوير التقنيات المحلية؛

– يمثل التعليم الثانوي والعالي عناصر حاسمة في تطوير المؤسسات الرئيسية في مجالات الحكومة والقانون والنظام المالي، من بين أمور أخرى، وكلها ضرورية للنمو الاقتصادي؛

– من منظور كلي، تهدف "نظريات النمو الجديدة" إلى توطين التقدم التقني، مع التركيز على التعليم والتعلم عن طريق العمل والنشاط البحثي والتطويري. حيث بينت العديد من الدراسات التأثير الإيجابي للتعليم على النمو الاقتصادي مع اختلاف حجم هذا التأثير حسب مقياس التعليم ونموذج النمو الكلي المعتمد؛

– يمكن أن يؤثر التعليم أيضا على نمو دخل الفرد من خلال تأثيره على النمو السكاني. حيث أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة سلبية بين تعليم الإناث والخصوبة (Ainsworth, Beegle, & Nyamete, 1995) ؛

– وقد ثبت أن زيادة التعليم الأساسي تؤدي إلى توزيع أكثر مساواة للدخل (Psacharopoulos, 1994, pp. 1325-1343).

إن قوة الحلقات الممتدة من التنمية البشرية إلى النمو الاقتصادي تعتمد، أولا، على تراكم رأس المال البشري، من خلال الاستثمارات في الصحة والتغذية والتعليم والتدريب على المهارات والبحث والتطوير. وتعتمد ثانيا، على إتاحة فرص للناس للمساهمة في التنمية الاقتصادية، من خلال المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

3.1.1- تعزيز الترابط بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

مما تقدم نجد أن تحقيق مستويات عالية من التنمية البشرية يساعد على رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي بدوره يؤدي إلى النهوض بالتنمية البشرية وتعزيزها، وهذا يعني وجود حلقات قوية متوازنة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، فيتحول كل منها إلى رافعة تحقق مستويات أعلى من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، كما أن تحقيق مستويات ضعيفة من التنمية البشرية قد يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة، مما يزيد من احتمالات تثبيط التنمية البشرية في المستقبل، أي أن الحلقات الممتدة من التنمية البشرية إلى النمو الاقتصادي أو من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية هي حلقات ضعيفة وغير متوازنة مما يؤدي إلى إضعاف كل منها الآخر وتحقيق تنمية بشرية بطيئة ونمو اقتصادي بطيء.

وتتوقف قوة السلسلة على قوة كل حلقة فيها، فالحلقات الضعيفة يمكن أن تؤدي إلى دائرة مفرغة أو أن تؤدي على الأقل إلى تنمية غير متوازنة، فالسلسلة المتجهة إلى التنمية البشرية تتوقف، مثلا، على فعالية الإنفاق العام، ولكن إذا كانت نسبة الأولويات الاجتماعية منخفضة، فإن النمو الاقتصادي، حتى ولو كان مرتفعا، قد لا يؤدي إلى تحسينات كبيرة في التنمية البشرية، وبذلك تكون التنمية غير متوازنة، كذلك إذا كان توزيع الدخل غير متوازن (عادل)، فلن يكون لدى الكثير من الأسر ما يكفي من النقود للغذاء والتعليم والرعاية الصحية، مما يؤدي مرة أخرى إلى إبطاء التنمية البشرية، ويمكن أيضا للحلقات الضعيفة أن تؤدي إلى عدم توازن التنمية في الاتجاه الآخر، ففي السلسلة المؤدية إلى النمو الاقتصادي يمكن للحلقات الضعيفة أن تنشأ من سوء الإدارة الحكومية، مثل السياسات التي تدخل تشوهات أو انحرافات في السوق والتي بدورها تثبط الإنتاج المولد للعمالة والصادرات، أو المدخرات أو الاستثمار، ومن الحلقات الأخرى التي يمكن أن تكون ضعيفة نقص العلم والتكنولوجيا الموجهين إلى احتياجات الاقتصاد (UNDP, 1996, p. 79) .

من التحليل السابق يمكن تصنيف البلدان حسب نوع الحلقات التالية:

– البلدان ذات الحلقات القوية Virtuous cycles: حيث يدعم ويعزز كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي الآخر، وتمول الموارد المتولدة من النمو الاقتصادي التنمية البشرية وتخلق فرص عمل أكثر، بينما تساهم التنمية البشرية في دعم النمو الاقتصادي، لذلك فهما يتقدمان بسرعة كبيرة؛

– البلدان ذات الحلقات الضعيفة Vicious cycles: يكون النمو الاقتصادي في البلدان التي تنتمي إلى هذه المجموعة بطيئا أو سالبا، كما أن التنمية البشرية بطيئة ويقوض كل منهما الآخر؛

– البلدان ذات الحلقات غير المتوازنة Lopsidedness: وهنا نجد نوعان من عدم التوازن الأول هو نمو اقتصادي سريع مع تنمية بشرية بطيئة ويسمى بعدم توازن التنمية البشرية Human development lopsidedness" ، والثاني نمو اقتصادي بطيء أو سالب مع تنمية بشرية سريعة ويسمى بعدم التوازن في النمو الاقتصادي Economic growth lopsidedness.

2– الدراسة القياسية

استندنا في بحثنا هذا على العمل الذي قام به الباحثان Gustav Ranis و Frances Stewart في بحثما حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في أمريكا اللاتينية، حيث قمنا بتقدير عدة معادلات في الجزائر لاختبار الفرضيات المستمدة من التحليل السابق للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

1.2– تشخيص النماذج

1.1.2– من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية: استنادا إلى التحليل السابق فإنه سيكون تحسين التنمية البشرية أكبر:

– كلما زاد النمو الاقتصادي؛

–كلما زاد الدخل الذي تخصصه الأسر المعيشية للتنمية البشرية عند مستوى دخل معين؛ وقد يرتبط ذلك بمستوى تعليم الإناث ومدى سيطرة الإناث على الدخل داخل الأسرة المعيشية؛

– كلما زادت نسبة الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للإنفاق الاجتماعي.

باستخدام التغيير في التنمية البشرية، المعبر عنه بالمتغيرين تخفيض عجز متوسط العمر وتخفيض عجز وفيات الأطفال كمتغير تابع، وبما أن معطيات المتغيرات المستقلة غير متسقة (تتفاوت عبر السنوات) فإننا نستخدم ثلاث معادلات كما يلي:

المعادلة الأولى (1961-2019): $LE(or\ IM) = C + GDP$

المعادلة الثانية (1971-2018): $LE(or\ IM) = C + SE$

المعادلة الثالثة (1995-2017): $LE(or\ IM) = C + HE$

حيث:

LE : تخفيض عجز متوسط العمر المتوقع Life expectancy shortfall reduction؛

IM : تخفيض عجز وفيات الأطفال Infant mortality shortfall reduction ؛

GDP : نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP per capita growth؛

SE : نسبة الالتحاق الإجمالي للإناث بالتعليم الابتدائي Gross female primary school enrollment rate؛

HE : الإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي Domestic general government health expenditure (% of GDP) ؛

C : يمثل الثابت في المعادلة

2.1.2– من التنمية البشرية إلى النمو الاقتصادي: استنادا إلى التحليل السابق فإنه سيكون نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى:

– كلما ارتفعت التنمية البشرية؛

- كلما ارتفع معدل الاستثمار.

باستخدام نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمتغير تابع، وبما أن معطيات المتغيرات المستقلة غير متسقة (تتفاوت عبر السنوات) فإنه نستخدم معادلتين كما يلي:

المعادلة الرابعة (1961-2019): $GDP = C + LLE$

المعادلة الخامسة (1970-2018): $GDP = C + I$

حيث:

LLE : لوغاريتم متوسط العمر المتوقع Log life expectancy ؛

I : الاستثمار الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي Gross domestic investment as a percent of GDP؛

2.2- تقدير النماذج

1.2.2- من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية: تم تقدير النماذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية وتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): نتائج تقدير النموذج من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية

المتغيرات	المتغير التابع: **تخفيض عجز متوسط العمر المتوقع**	المتغير التابع: **تخفيض عجز وفيات الأطفال**
نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	0.11 (0.56)	0.74 (0.42)
نسبة التحاق الإناث الإجمالي بالتعليم الابتدائي	-0.49 (0.00)	-2.24 (0.00)
الإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-2.37 (0.00)	-5.39 (0.00)

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على برمجية Eviews 12

(): القيمة الاحتمالية للمعلمة

نستخلص من الجدول أعلاه النتائج التالية:

- عدم معنوية نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي أنه لا يؤثر بطريقة مباشرة على التنمية البشرية؛

- المعنوية الإحصائية لحصة الموارد الوطنية التي تذهب إلى الإنفاق الاجتماعي. فمقابل كل زيادة مئوية في متوسط نصيب الناتج المحلي الإجمالي المستثمر في الصحة، انخفض العجز في متوسط العمر المتوقع بنحو 2.37 نقطة مئوية؛

- أظهر معدل التحاق الإناث بالتعليم الابتدائي تأثير معنوي على متوسط العمر المتوقع. ويرجع ذلك إلى تأثير دخل ومعرفة وسيطرة الإناث على سلوك الأسرة.

2.2.2- من التنمية البشرية إلى النمو الاقتصادي: باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النماذج تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): نتائج تقدير النموذج من التنمية البشرية إلى النمو الاقتصادي

المتغيرات	المتغير التابع: **نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**
لوغاريتم متوسط العمر المتوقع	-3.22 (0.56)
الاستثمار الإجمالي المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.03 (0.72)

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على برمجية Eviews 12

(): القيمة الاحتمالية للمعلمة

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن المتغيرات المعبرة عن التنمية البشرية لا تؤثر بطريقة مباشرة على النمو الاقتصادي، لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 0.05

وخلاصة القول، نقول أن النمو الاقتصادي لا تؤثر بطريقة مباشرة على التنمية البشرية وإنما يؤثر عن طريق قنوات النمو الاقتصادي، في حين أن التنمية البشرية لا تؤثر بطريقة مباشرة على النمو الاقتصادي. وبناءا على هذه الخلاصة فإن الجزائر لا يمكن أن تكون ضمن الحلقة الفاضلة virtuous cycles أي النمو الاقتصادي والتنمية البشرية لا يعزز كل منهما الآخر.

3.2- تصنيف أداء الجزائر

لغرض تصنيف الجزائر قارنا آداءها مع الدول العربية للفترة 1961-2018، كما هو مبين في الشكل رقم (01) حيث يمثل خط التقسيم الرأسي متوسط تخفيض عجز التنمية البشرية للعالم ككل ويمثل خط التقسيم الأفقي متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد

الشكل رقم (01) : تصنيف أداء البلدان العربية للفترة 1961-2018

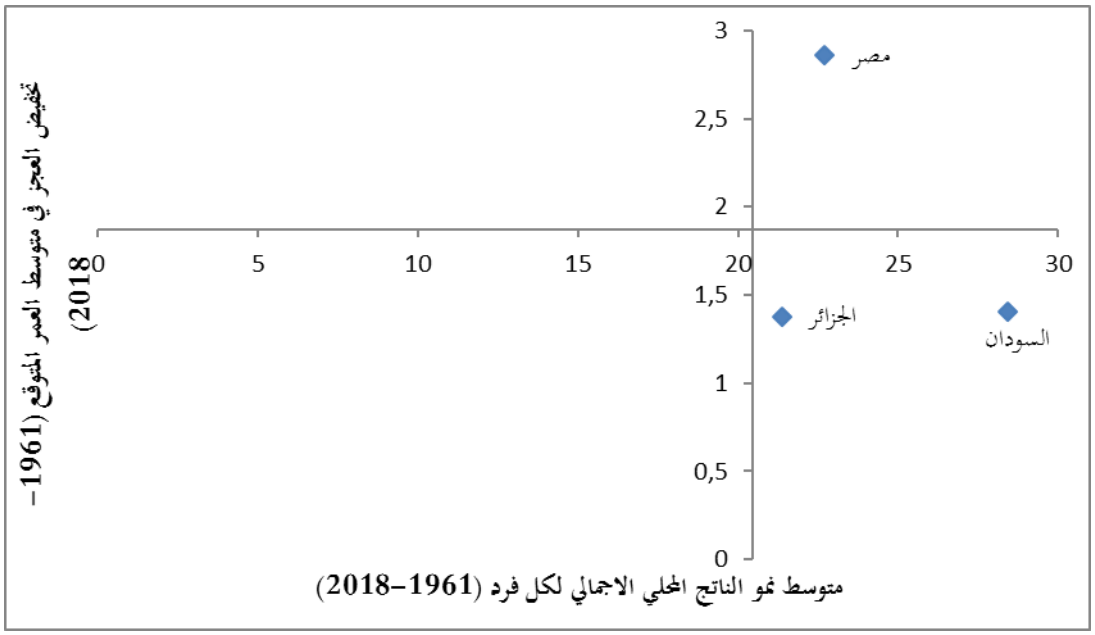

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماد على برنامج Exel

نلاحظ أن الدول العربية التي تتوفر فيها البيانات للفترة 1961-2018 هي ثلاث دول فقط الجزائر مصر والسودان. حيث وقعت مصر في الحلقة الفاضلة Virtuous cycle، أما الجزائر والسودان، فوقعت في الربع الرابع أي في عدم توازن النمو الاقتصادي EG-lopsided بمعنى نمو اقتصادي بطيء أو سالب مع تنمية بشرية سريعة، ويمكن إرجاع سبب نمو اقتصادي بطيء أو سالب في بعض الأحيان في الجزائر إلى اعتمادها بشكل كبير على النفط وعلى الطريقة التي تستخدم هذه الموارد، فقد أدت الزيادة الحادة في أسعار النفط إلى إتباع الحكومات سياسات مالية توسعية التي من خصائصها التوسع الضخم في القطاع العام وتأسيس نظام إعانات شامل، ما أضعف الحوافز التي تحدو بالوكلاء الاقتصاديين إلى القيام بأنشطة تعزز النمو، ولقد ثبت أن هذه السياسات غير كفؤة، وأنها ولدت عجزا عاما وزادت الاعتماد على هذا المورد بدلا من المساهمة في بناء اقتصاد أكثر تنوعا.

أما بخصوص التنمية البشرية السريعة فقد اعتمدت الجزائر على زيادة المخصصات الاجتماعية (الدعم الاجتماعي) لقطاعات التعليم والصحة مما ساهم في تحسين المؤشرات الكمية في القطاعين على غرار ارتفاع متوسط العمر المتوقع وانخفاض معدل وفيات الرضع.

أيضا من المهم معرفة كيف انتقلت الجزائر من حلقة إلى أخرى بمرور الزمن، وفي الملحق رقم (01) نجد أن الجزائر مرت خلال الفترة 1961-2018 بمرحلتين من الحلقة المفرغة Vicious cycle ومرحلتين من الحلقة عدم توازن النمو الاقتصادي EG-lopsided ومرحلة من حلقة عدم توازن التنمية البشرية HD-lopsided ، ومرحلة من الحلقة الفاضلة Virtuous cycle وفيما يلي شرح لهاته المراحل:

– مرحلة 1961–1970: في هذه المرحلة صنف أداء الجزائر ضمن حلقة عدم توازن النمو الاقتصادي EG-lopsided أي نمو اقتصادي بطيء مع تنمية بشرية سريعة، وهذا بسبب تأخر في انطلاق المخططات التنموية التي بدأت من سنة 1967، حيث ارتكز المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) على التصنيع الذي اعتبر السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الحقيقية والسريعة، وكان الهدف منه تطوير الجهاز الإنتاجي الذي كان يعاني من الضعف والتبعية الاقتصادية ؛

– مرحلة 1971–1980: صنف أداء الجزائر ضمن الحلقة الفاضلة Virtuous cycle، بمعنى أن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية كل منهما يعزز الآخر، حيث شهدت هذه المرحلة انطلاق المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي تبنى نظرية الصناعات المصنعة التي تتضمن إنشاء أقطاب صناعية تتميز باستخدام كثيف لكل من عنصر رأس المال والعمل، وذلك في قطاعات الحديد والصلب والميكانيك، الصناعة البتروكيميائية ومواد البناء، فيما عد المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) كتكملة للمخطط الرباعي الأول ؛

– مرحلة 1981–1990: ميز هذه المرحلة تطبيق المخطط الخماسي الأول (1980-1984) الذي كان الهدف منه هو ترجيح الكفة لصالح الزراعة والموارد المائية والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والسكن لإعادة التوازن بين مختلف القطاعات (بن آشنهو، 1982، صفحة 513) ، وأيضا تطبيق المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) الذي ميزه حدوث الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية (سقوط أسعار البترول) وتزايد المطالب الاجتماعية (الانفجار الاجتماعي 1988) (Abdelhamid, 1991, p. 306) ، وفي ظل انخفاض أسعار البترول لجأت الجزائر إلى الاقتراض الخارجي القصير الأجل لتغطية العجز في المستحقات للخارج من الواردات وخدمات الدين، مما أدى إلى تزايد المديونية الخارجية للبلاد التي بلغت حجم 25.72 مليار دولار (ساكر، 2006، صفحة 297)، الأمر الذي يفسر وقوع الجزائر في حلقة عدم توازن النمو الاقتصادي EG-lopsided ؛

– **مرحلة 1991–2000**: في هذه المرحلة رجعت الجزائر إلى التصنيف ضمن الحلقة المفرغة Vicious cycle، ففي الفترة 1990-1994 وهي أسوأ الفترات التي مرت بها الاقتصاديات العربية بما فيها الجزائر بسبب تحولها نحو اقتصاد السوق وما ترتب عنها من إعطاء دور جديد للدولة وللقطاع الخاص في دفع عجلة النمو هذا من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض أسعار البترول وكارثة حرب الخليج، لكن سرعان ما ارتفع في الجزء الثاني من التسعينات 2.60% وهي فترة شهدت فيها أسعار النفط ارتفاعا كبيرا ؛

إضافة إلى هذا شهدت الجزائر خلال هذه الفترة توترات السياسية وعدم الاستقرار الذي من شأنه إعاقة النمو الاقتصادي، فتخصيص الموارد للأمن والدفاع بدلا من تمويل التنمية البشرية يؤدي إلى تخفيض المؤشرات الخاصة بها، وبالتالي عدم الاستفادة من صافي أثر الرفاه الذي كان يمكن أن يكون استثنائيا لو أنفقت أقل على لوازم الحرب وأكثر على الأنشطة التي تعزز النمو، كما أن عدم الاستقرار لا يشجع على الاستثمار ويؤدي إلى سوء توزيع للموارد، وإلى هجرة الأدمغة وهروب ضخم لرأس المال.

– مرحلة 2001–2010: ميزت هذه المرحلة تطبيق برنامجين تنمويين يركزان أكثر على تنشيط النمو الاقتصادي واهتمام أقل بجوانب التنمية البشرية وهو ما يفسر وقوع الجزائر ضمن حلقة عدم توازن التنمية البشرية HD-lopsided

فبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) للفترة 2001- 2004، الذي خصص له مبلغ مالي قدره 7 مليار دولار (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، صفحة 87) كان يهدف إلى تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن من خلال تطوير القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

أما البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (PCSC) (2005-2009) فلم يخرج عن الإستراتيجية التنموية التي تتبنى الإنفاق الاستثماري الحكومي (نفقات التجهيز) كأداة تشكل دافعا للرفع من معدلات النمو واستدامتها عند حدود معينة، في أجل متوسط يمتد على فترة 5 سنوات.

– مرحلة 2011–2018: في هذه المرحلة صنفت الجزائر ضمن الحلقة المفرغة Vicious cycle أي كل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية لا يدعم كل منهما الآخر، وميز هذه المرحلة تطبيق البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 الذي خصص له 21214 مليار دينار(286 مليار دولار)، وهذا لإتمام المشاريع الكبرى الجاري إنجازها وخاصة في مجال قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار (130 مليار دولار) وإطلاق مشروعات جديدة بقيمة 11435 مليار دينار (156 مليار دولار)، وبرنامج توطيد النمو 2015-2019 الذي خصص له 4079.6 مليار دينار في سنة 2015 و 1894 مليار دينار سنة 2016 (بن محمد، 2020) .

3– الخلاصة:

هدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة ذات الاتجاهين بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في الجزائر، إلا أن هذه العلاقة تختلف من دولة إلى أخرى حسب الهيكل الاقتصادي للدولة والسياسات الاقتصادية المنتهجة، ومن خلال دراستنا هذه سواء في جانبها التحليلي أو القياسي توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

– عدم صحة الفرضية القائلة بالتأثير المتبادل بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الجزائر؛

– النمو الاقتصادي لا يؤثر بطريقة مباشرة على التنمية البشرية وإنما يؤثر عن طريق قنواته والمتمثلة في نسبة التحاق الإناث الإجمالي بالتعليم الابتدائي والإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛

– صنفت الجزائر ضمن دائرة أو حلقة عدم توازن النمو الاقتصادي EG-lopsided خلال الفترة 1961-2018 بمعنى نمو اقتصادي بطيء أو سالب مع تنمية بشرية سريعة، ويمكن إرجاع سبب نمو اقتصادي بطيء أو سالب في بعض الأحيان في الجزائر إلى اعتمادها بشكل كبير على النفط وعلى الطريقة التي تستخدم هذه الموارد، مما أدى إلى إتباع الحكومات سياسات مالية توسعية في حالة ارتفاع الأسعار وهو الأمر الذي أضعف الوكلاء الاقتصاديين إلى القيام بأنشطة تعزز النمو، ومن جهة أخرى على ساهمت زيادة المخصصات الاجتماعية (الدعم الاجتماعي) لقطاعات التعليم والصحة في تحسين المؤشرات الكمية في القطاعين على غرار ارتفاع متوسط العمر المتوقع وانخفاض معدل وفيات الرضع؛

– مرت الجزائر خلال الفترة 1961–2018 بمرحلتين من الحلقة المفرغة Vicious cycle ومرحلتين من الحلقة عدم توازن النمو الاقتصادي EG-lopsided ومرحلة من حلقة عدم توازن التنمية البشرية HD-lopsided ، ومرحلة من الحلقة الفاضلة Virtuous cycle؛

– تركيز البرامج التنموية في الجزائر أكثر على تنشيط النمو الاقتصادي واهتمام أقل بجوانب التنمية البشرية وهو ما أدي إلى عدم تعزيز النمو الاقتصادي للتنمية البشرية.

مما سبق يمكن اقتراح ما يلي:

– لكي يكون النمو الاقتصادي دافعا ومعززا للتنمية البشرية يجب أن يكون أن يتيح فرص العمل، وأن يتم توزيعه بالعدل، مرتبط بالديمقراطية أو التمكين من تحقيق حقوق المشاركة والحريات الأساسية، وأن لا يطمس الهويات الثقافية ، وأخيرا أن يتصف بالاستدامة؛

– العمل على تنويع مصادر الدخل في الجزائر لكي لا يصبح النمو الاقتصادي رهينة أسعار النفط المتقلبة في الأسواق العالمية؛

– إعادة تفحص وتوجيه استراتيجيات التمويل الصحي والتعليمي لضمان استدامة تزويد هذه الخدمات العامة؛

– تحسين مخرجات التعليم العالي بحيث تكون قادرة على الإيفاء بمتطلبات التنمية المستدامة؛

– يقتضي التكفل بالتنمية البشرية تخصيص المال اللازم لذلك وبصفة مستمرة، وإعطاء الأولوية للمخصصات الاجتماعية؛

– ضرورة الاهتمام بالبيانات التفصيلية التي تشكل المدخلات الرئيسية لحساب مؤشرات التنمية البشرية.

4– الملاحق :

الملحق رقم (01): أداء البلدان العربية وفقا للتغيرات في النمو الاقتصادي والتنمية البشرية للفترة 1961–2018

الدول	1970-1961	1980-1971	1990-1981	2000-1991	2010-2001	2018-2011	2018-1961
الجزائر	EG-lopsided	Virtuous cycle	EG-lopsided	Vicious cycle	HD-lopsided	Vicious cycle	EG-lopsided
البحرين			Vicious cycle	HD-lopsided	Vicious cycle	Vicious cycle	
جزر القمر			EG-lopsided	EG-lopsided	EG-lopsided	EG-lopsided	
جيبوتي							
مصر	EG-lopsided	Virtuous cycle	Virtuous cycle	HD-lopsided	Virtuous cycle	EG-lopsided	Virtuous cycle
العراق		Virtuous cycle	Virtuous cycle	HD-lopsided	Virtuous cycle	Virtuous cycle	
الأردن			Vicious cycle	HD-lopsided	HD-lopsided	Vicious cycle	
الكويت					Vicious cycle	Vicious cycle	
لبنان				HD-lopsided	HD-lopsided	Vicious cycle	
ليبيا					HD-lopsided	HD-lopsided	
موريتانيا		EG-lopsided	EG-lopsided	EG-lopsided	EG-lopsided	EG-lopsided	
المغرب		Virtuous cycle	Virtuous cycle	HD-lopsided	HD-lopsided	HD-lopsided	
عمان		Virtuous cycle	Virtuous cycle	HD-lopsided	Vicious cycle	Vicious cycle	

قطر					Vicious cycle	Vicious cycle	
السعودية		Virtuous cycle	Vicious cycle	Vicious cycle	Vicious cycle	Vicious cycle	
الصومال	EG-lopsided	EG-lopsided	EG-lopsided				
السودان	EG-lopsided	Virtuous cycle	Virtuous cycle	Virtuous cycle	Virtuous cycle	Virtuous cycle	EG-lopsided
سوريا	EG-lopsided	HD-lopsided	Vicious cycle	HD-lopsided			
تونس		Virtuous cycle	Vicious cycle	HD-lopsided	HD-lopsided	Vicious cycle	
الامارات			Vicious cycle	Vicious cycle	Vicious cycle	HD-lopsided	
اليمن			Virtuous cycle	EG-lopsided	EG-lopsided	EG-lopsided	

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماد على برنامج Exel

6- الإحالات وقائمة المراجع :

1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.
2. Abdelhamid, B. (1991). *Stratégies de développement pour l'Algérie, Défis et Enjeux.* paris: Economica.
3. Ainsworth, M., Beegle, K., & Nyamete, A. (1995). The Impact of Female Schooling on Fertility and Contraceptive Use: A Study of Fourteen Sub-Saharan African Countries. *LSMS Working Papers. 110.* World Bank: Washington, DC.
4. Finlay, J. (2007). The Role of Health in Economic Development, Program on the Global Demography of Aging. *PGDA Working Paper Series, Working Paper No. 21.* Harvard University.
5. Klugman, J. (1994). *Decentralization: A Survey of Literature from Human Development Perspective.* UNDP Human Development Report Office 1994 Occasional Papers.
6. Michael Grossman .(1972) .On the Concept of Health Capital and the Demand for Health . *Journal of Political Economy*.(02) *80*
7. Mukherjee, S. a. (2010, Jun). Is there any relationship between Economic Growth and Human Development? Evidence from Indian States. *MPRA Paper , 1* (22997), p. 3.
8. Psacharopoulos, G. (1994, September). Returns to Investment in Education: A Global Update. *World Development , 22* (09), pp. 1325-1343.
9. Ranis, G., & Stewart, F. (2002, December). Economic growth and human development in Latin America. p. 10.
10. Rémy Prud'homme) .August, 1995 .(The Dengers of Decentralization . *World Bank Research Observer* ..،(02) *10*
11. UNDP. (1996). Human Development Report. New York.
12. UNDP. (1990). Human Development Report. New York: Oxford University Press.

13. عبد اللطيف بن آشنهو. (1982). *تجربة الجزائر الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي والتنمية المستقلة في الوطن العربي*. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
14. محمد العربي ساكر. (2006). *محاضرات في الاقتصاد الكلي*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
15. هدى بن محمد. (2020). عرض وتحليل البرامج التنوية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد* ، صفحة 52.

قائمة المراجع (اللغة الانجليزية)

1. National Economic and Social Council. Report on the economic and social situation of Algeria during the second semester of 2001.
2. Abdelhamid, B. (1991). Development Strategies for Algeria, Challenges and Issues. paris: Economica.
3. Ainsworth, M., Beegle, K., & Nyamete, A. (1995). The Impact of Female Schooling on Fertility and Contraceptive Use: A Study of Fourteen Sub-Saharan African Countries. *LSMS Working Papers. 110.* World Bank: Washington, DC.
4. Finlay, J. (2007). The Role of Health in Economic Development, Program on the Global Demography of Aging. *PGDA Working Paper Series, Working Paper No. 21.* Harvard University.
5. Klugman, J. (1994). *Decentralization: A Survey of Literature from Human Development Perspective.* UNDP Human Development Report Office 1994 Occasional Papers.
6. Michael Grossman .(1972) .On the Concept of Health Capital and the Demand for Health . *Journal of Political Economy*.(02) *80*
7. Mukherjee, S. a. (2010, Jun). Is there any relationship between Economic Growth and Human Development? Evidence from Indian States. *MPRA Paper , 1* (22997), p. 3.
8. Psacharopoulos, G. (1994, September). Returns to Investment in Education: A Global Update. *World Development , 22* (09), pp. 1325-1343.
9. Ranis, G., & Stewart, F. (2002, December). Economic growth and human development in Latin America. p. 10.
10. Rémy Prud'homme) .August, 1995 .(The Dengers of Decentralization . *World Bank Research Observer*.،(02) *10* ،
11. UNDP. (1996). *Human Development Report.* New York: UNDP.
12. UNDP. (1990). Human Development Report. New York: Oxford University Press.
13. Abdellatif Benachenhou.(1982). Algeria's experience of economic dynamism, social development and independent development in the Arab world. Algeria: Diwan of University Publications.
14. Saker Mohamed Larbi.*(2006).* Lectures on Macroeconomics. Cairo: Dar Al-Fajr for publishing and distribution.
15. Houda Ben Mohamed. (2020). Presentation and analysis of development programs in Algeria during the period 2001-2019. Journal of the College of Politics and Economics, p 52.